التنُوع والتغير في مضامين القوة ؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية

نبيل بكاكرة (طالب دكتوراه)
تخصص علاقات دولية
أ.د/ سفيان سخري أستاذ التعليم العالي
جامعة الجزائر3 (الجزائر)

الملخص

تدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية المتقلبة، والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية مرهون بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحـــدات إنتاج جديدة لها، حيث أن مفهوم القوة هو مفهوم مركب بطبيعته، وأن امتلاك هاته العناصر لا يكفي حتى تكون الدولة مؤثرة، فلابد من تبني سياسات فعالة لاستخدام القوة، حيث أن تطور هذا المفهوم يرتبط بالعناصر المادية وغير المادية التي تتشكل منها، مثل القوة العسكرية، و الاقتصادية و الثقافية، مما أدى إلى ظهور عدة مصطلحات كالقوة الصلبة Hard Power، القوة الناعمةSoft Power، القوة الذكية Intelligence Power والقوة الافتراضيةVirtual Power ، القوة الناعمة ؛ القوة الصلبة ؛ الخشنة أو العسكريةالقوة الكيِّسة القوة الذكية القوة الإفتراضية القوة المدنية.

Abstract:

In an increasingly, interconnected, globalized and complex world, when each country recognizes in the current volatile international environment, governed by the logic of conflict, that the protection of its national borders and acquisitions as well as the achievement of its national interests depends on the possession of force and the constant quest to increase this force to the fullest extent possible, by adding new sources, methods or production units to it. The concept of force is inherently complex, and possessing these elements is not sufficient for the state to be effective, for this reason, effective policies must be adopted for the use of force, meanwhile, the development of this concept is related to the material and non-material elements that form it, such as military, economic and cultural power, the thing that led and resulting in, the emergence of several terms such as hard power, Soft Power, Intelligence Power and Virtual Power.

KEY Words: Hard Power; Soft Power ; Perceptive Power ; Civilian Power ; Intelligence Power ; Virtual Power

Resume :

Dans un monde de plus en plus interconnecté, mondialisé et complexe, chaque Etat reconnaît dans cet environnement international instable, régi par la logique du conflit, que la protection de ses frontières nationales et la réalisation de ses intérêts nationaux dépend de la possession de la force et de la quête constante d'accroître cette dernière, en y ajoutant de nouvelles sources, méthodes ou unités afin de la renforcé. Le concept de force est intrinsèquement complexe, et la possession de ces éléments ne suffit pas pour que l'État soit efficace, pour cette raison, des politiques efficaces doivent être adoptées pour l'usage de cette force, à cet regard, le développement de ce concept est lié aux éléments matériel et immatériels qui le compose, tels que ; la force militaire, économique et culturel, la chose qui a conduit à l'émergence de plusieurs termes et locutions à savoir ; Hard Power; Soft Power, la puissance intelligente, et la puissance virtuel.

مقدمة :

إن التعاطي مع أزمات الألفية الثالثة ومواجهة التهديدات الجديدة والتكيف مع رهانات –عالم متعدد الأقطاب- يستوجب من الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في مجال العلاقات الدولية أن تكون قوية، حيث **"** يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها، فقوة الدولة - بهذا المعنى- تتحدد بعنصرين : مصادر القوة، ثم عملية إدارة وتوظيف لهذه المصادر**"**[1]، ولبلورة هذا التصور **"** فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجوده ؛ وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتداخل الواعي لتحويل مصدر القوة المُتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى التمييز بين القدرة **Power** والقوة **Strengh** ؛ على أساس أن **القوة** هي مجرد إمتلاك مصادر القوة ؛ كالموارد والقدرات الإقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما **القدرة** فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخرى**"** .[2] وعليه، فإن التحديات الأمنية التي نواجهها، تفرض علينا الدراسة المتعمقة المدركة لطبيعة وخصوصية بيئتنا الإستراتيجية، والبيئة الإستراتيجية الإقليمية والعالمية، ويبقى الجانب التحليلي المبني على أسس علمية لتلك البيئة مطلباً وطنياً، يساعد على بناء إستراتيجية أمنية، سواء تختص بالأمن الوطني، أو بأحد فروع الأمن الهامة الأخرى، لذلك فإننا نحاول من خلال هاته الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي ؛ **ما مدى تأثير التحول المعياري لمفهوم القوة، في تحديد علاقات الدول فيما بينها ورسم استراتيجياتها وخططها المستقبلية ؟.**

وعليه تم تقسيم هاته الورقة إلى محورين على النحو التالي :

المحور الأول : تعريف القوة والأشكال العامة القوة

المحور الثاني : الأشكال الجديدة للقوة ؛ نحو إعادة فهم وتوصيف للقوة :

تعريف القوة : منذ بداية الحديث عن القوة كمفهوم في علم السياسة، لم يكن هناك تعريف محدد له، بسبب غموض المفهوم، حيث كان يعني كل شيء له علاقة ب" **الفعل** " و" **التأثير**" و" **التغيير**"، **"** وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس التي تعاملت مع القوة كمفهوم مركزي، " حيث ربط **هانز مورجنتاو Hans Morgenthau** القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب، وعرَّف القوة بأنها " **القدرة على التأثير في سلوك الآخرين**"، وبالتالي، يمكن تحديد قوة الدولة (أ) عن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى، بهدف امتلاك مزيد من الموارد، كما تتعامل المدرسة الواقعية مع العلاقات الدولية، على أنها صراع، الهدف منه تعظيم ما تمتلكه الدولة من قوة **"**[3]. وفي هذا السياق فإن **"** قناعة **مورغنتاو** بأن الطبيعة البشرية هي المدخل الجوهري لفهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية، قادته إلى البحث عن القوانين الموضوعية التي تحكم هاته الأخيرة، والتي تجد جذورها في طبيعة الإنسان ذاته، إذ يقول " إن المجتمع الدولي يُحكم بواسطة قوانين تجد جذورها في الطبيعة البشرية، ولتحسين هذه المجتمعات يتوجب علينا فهم هذه القوانين التي نحيا في ظلها **"**[4] ، **"**ومن خلال كتابه المرجعي " **السياسة بين الأمم** : صراع من أجل الحرب والسلم " **1948**، والذي حاول فيه تقديم نظرية علمية للعلاقات الدولية، ترتكز على الطبيعة البشرية التي قوامها الرغبة المستمرة في امتلاك القوة أو استعمالها أو التباهي بها، نجد بأن القوة حسبه، " هي الغاية الحاسمة التي تبرر السلوك العدواني

للدول، إذ يقول : " السياسة الدولية، ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، [ف] القوة هي دائما الهدف العاجل**"**.[5]

" وفي هذا الإطار يُعرف كل من " **بادلفورد Padelford** " و " **لنكولن Lencolin** القوة على أنها " المجموع الكلي [....] لقدرات الدولة التي أُعدت لتستخدم من أجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية " وهو ما ذهب إليه **ستيفن روزن Steven Rosen** حيث اعتبر القوة : قابلية لاعب دولي لاستخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام **"**[6].

وهناك اتجاه آخر لتعريف القوة، عبر عنه **كينيث والتز Kenneth Waltz**، حيث وسع مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة، وامتلاك عناصر مثل المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي والكفاءة، **"** ويؤكد الليبراليون بصفة عامة على الدور الكبير الذي أضحت تلعبه مختلف الفواعل من غير الدولة، وكذا الحضور المتزايد للقضايا الإقتصادية في أجندة السياسة الدولية خاصة منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ووصولا إلى نهاية الحرب الباردة، أين تراجعت أهمية العوامل العسكرية في التأثير على السياسة الدولية لصالح عوامل أخرى في مقدمتها الإقتصاد، وفي هذا الصدد كتب **جوزيف ناي Joseph Nye** في حديثه عن رؤية الليبرالية لطبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة قائلا : " سيكون من اللائق القول إن العالم بعد الحرب الباردة انتقل من عصر [سياسة] القوة إلى عصر الجيوإيكونوميك **"**.[7]

الأشكال العامة للقوة:

1- القوة الصلبة : تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية : العسكرية، والاقتصادية، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة القوة العسكرية، بفكر المدرسة الواقعية، في حين تبنى **جوزيف ناي** تعريفا أوسع للقوة الصلبة، لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، حيث رأى أنها تعني أيضا " القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير في سلوك الآخرين "، وبالتالي، يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول في **القوة العسكرية**، وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخداما لتحقيق أهداف الدولة، وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية، على نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحا، وسيتم تناول كل منها على حدى :

_ **النوع الأول**: **"** دبلوماسية **الإكراه**، وعرفه **أليكسندر جورج Alexander George** بأنه " تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها "، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال سحب السفراء، أو فرض العقوبات. وقد حدد **جورج** ثلاثة أهداف لممارسة دبلوماسية الإكراه، يتمثل الهدف الأول في إقناع العدو بالعدول عن موقفه، ويتمثل الهدف الثاني في إقناعه بالتراجع عن إجراء قام به فعلا، بينما يتعلق الهدف الثالث بإثارة المعارضة ضده عن طريق دعم مطالبها للتغيير، أو تحريكها لقلب نظام الحكم **"**[8].

-**النوع الثاني : " التخريب**، وذلك من خلال قيام الدولة (أ) بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة (ب) ومبانيها الوطنية، ولكن هذه الطريقة على المدى الطويل قد لا تنتج سوى العداء والكراهية، ومن الأمثلة التاريخية على هذا النمط، تورط الولايات المتحدة في عمليات تخريب في أمريكا اللاتينية، أثناء الحرب الباردة، خاصة في **جواتيمالا**، و**تشيلي**، و**السلفادور**، وهذا النمط يعبر عن شكل من أشكال العنف، قد ينجح في تحقيق أهداف الدولة في المدى القصير، ولكن تكلفته تكون مرتفعة في المدى الطويل**"** [9].

-**النوع الثالث** : **" الردع**، ويعني إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما من الشروع في عمل غير مرغوب فيه، وهناك نوعان للردع : الردع التقليدي، عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية، والردع النووي، عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وقد استخدم النوع الثاني أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في **1962**، وتتميز دبلوماسية الإكراه عن الردع في أن الأولى تكون رد فعل لانتهاك قام به العدو، بينما الردع يهدف إلى منع العدو من القيام بهذه الانتهاكات **"**[10].

-**النوع الرابع : " الدفاع**، ويحتوي على سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفذه العدو.

-**النوع الخامس: التدخل** العسكري المباشر، ويتم اللجوء إليه عادة في حالة فشل دبلوماسية الإكراه، وتتعدد أهداف التدخل العسكري، مثل حماية المواطنين أو الممتلكات الوطنية، ومثال على ذلك، التدخل الأمريكي في **بنما 1989**، أو قد يكون الهدف التدخل لأغراض إنسانية، ومثال على ذلك التدخل في **الصومال** عام **1992**، أو بهدف الحفاظ علي استقرار النظام، مثل التدخل في **ليبيريا** عام **2003**، أو بهدف تغيير النظام، مثل التدخل في **هاييتي 1994"**[11].

" وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط الأخير أصبحت ترد عليه قيود كثيرة، نتيجة لزيادة تكاليف الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، والتي لم يعد بالإمكان تحملها. فعلى سبيل المثال، أدت الحرب الأمريكية على **أفغانستان** في **2001**، والحرب على **العراق** في **2003**، إلى عجز كبير في الميزانية الأمريكية، ووفقا لتقرير صدر من الكونجرس الأمريكي، بلغت التكلفة المالية للسياسات الأمريكية، بـــعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، ما قيمته **1.4** تريليون دولار، ويتوقع وصولها إلى **1.8** تريليون دولار بحلول عام **2021 "** [12]

وكما تم الإشارة إليه سابقا فإن القوة الخشنة أو الصلبة تتضمن أيضا البُعد الإقتصادي باعتباره العصب الأساس في تحريك ديناميكية العلاقات بين الدول، وعلى هذا الأساس **"** يتمثل المكون الثاني للقوة الصلبة في القوة **الاقتصادية**، وتعني " استخدام الدولة (أ) للأدوات الاقتصادية، لجعل الدولة (ب) تقوم بأشياء لصالحها، ولا ترغب فيها "، وترتكز القوة الاقتصادية للدولة على الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل، ومستوى التقدم التكنولوجي، والموارد الطبيعية والبشرية، ومؤسسات السوق، وقد أضاف **إلين فروست** عناصر أخرى للقوة الاقتصادية، تشمل الحكم الراشد، وتحقيق التنمية المستدامة **"** [13].

لتوضيح هذا المُكون بشكل أفضل يمكن اعتبار أن هناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية، يتمثل الشكل الأول في العقوبات، وقد تأخذ صورة مقاطعة الواردات، والحظر على الصادرات، وفرض القيود على الاستثمار، ومنع

السفر، ومثال ذلك نجاح **الولايات المتحدة** في إجبار **بريطانيا** على الانسحاب من **السويس**، إبان العدوان الثلاثي على مصر عام **1956**، بعد تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

ويتمثل الشكل الثاني في المنح والمساعدات الاقتصادية، أي مكافأة الدولة نتيجة لتغيير سلوكها لصالح الطرف الآخر، أو في محاولة لتغييره، ومثال على ذلك المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للقيادة الفلسطينية، لعقد سلام مع إسرائيل، ولإنهاء أعمال العنف التي تستهدف إسرائيل.

"وقد جادل **جوزيف ناي** بأن الموارد الاقتصادية لا تعبر فقط عن القوة الصلبة، ولكنها قد تنتج قوة ناعمة أيضا، حيث قد تُقدم الدولة نموذج تنمية جاذبا للدول الأخرى، كما في حالة اليابان**"**[14].

" وإذا كانت العقوبات والمساعدات تعبر عن أشكال الاستخدام العمدي- المقصود للقوة الاقتصادية، فإن هناك أشكالا أخرى غير مقصودة، ناتجة عن **العولمة**، وما ارتبط بها من زيادة تداخل الاقتصاديات وارتباطها باقتصاد السوق، وتعبر عنها الحساسية **Sensitivity** والتأثر **Vulnerability** وتشير الحساسية إلى أن التغيير في جزء من النظام يؤدي إلي التغيير في باقي النظام، فمثلا، ترتب على الأزمة الاقتصادية لدول آسيا، عام **1998**، تأثر اقتصادات بعض الدول مثل **روسيا**، أما التأثر، فيشير إلى أن التغيير في جزء من النظام يؤدي إلى التغيير في قواعد النظام، مثلما حدث نتيجة انهيار شركة **ليمان براذرز Lehman Brothers** في **الولايات المتحدة**، حيث كان لذلك تأثير مهم في الأزمة العالمية عام **2008**، وفي اقتصادات دول العالم**"**[15].

2- القوة الناعمة : " ارتبط الحديث عن القوة الناعمة، كأحد أشكال القوة، بمحاولات **جوزيف ناي** معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة، الذي قدمته المدرسة الواقعية، والذي كان يركز على القوة العسكرية، وطُور هذا المفهوم في كتاب " **ملزمون بالقيادة** " الذي صدر عام **1990**، عندما أشار إلى أن **الولايات المتحدة** لا تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية فقط، وإنما القوة الناعمة، وعرفها بأنها " قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة، بدلا من الإكراه، وكلما كانت سياسات الدولة مشروعة، ازدادت جاذبيتها **"**[16].

"وقد طور **جوزيف ناي** [...] مُعطى القوة، وقدم مفهوما، ربما يكون أكثر تعقيدا للقوة، حيث اهتم بعناصر القوة غير المادية مثل الثقافة والقيم، من خلال مفهوم القوة الناعمة، حيث عرفها بأنها : " **قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية، بدلا من الإكراه** "، وتعبر القوة الناعمة عن الوجه الثاني للقوة، حيث تتمكن دولة ما من الحصول على النتائج التي تريدها، لأن الدول الأخرى معجبة بنموذجها، وتحاول أن تتبعه، وليس لأنه يتم إكراهها على ذلك، ومع ثورة المعلومات، أضيف عنصر جديد لقوة الدولة، حيث أصبح من عناصر قوة الدولة امتلاك التكنولوجيا والمعلومات، والقدرة علي إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع، والإبداع، ونشر الإبداع أيضا **"** .[17]

وكان **ناي** قد أشار سابقا إلى الأفكار نفسها في كتاب " **القوة والاعتماد المتبادل، السياسة الدولية في لحظة تحول** " الذي ألفه بالاشتراك مع **روبرت كوهين Robert Kohn** عام **1977**، حيث تناول فكرة الاعتماد المتبادل والتأثير عن طريق أدوات أخرى غير صلبة.

" وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلى بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية، منذ الحرب الباردة، حيث كانت هناك اجتهادات من قبل بعض العلماء للتركيز على القوة

الناعمة، ومن ذلك، الإسهام الخاص **بستيفن لوكس Steven Locks**، الذي أشار إلى أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد على اجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم "[18]، " وكذلك **بيتر ساشراش Peter Caras ومورتون باراتز Morton Baratz**، حيث ربطا مفهوم القوة بقدرة الدول على تعزيز وتكريس القيم الاجتماعية والسياسية للدول، خاصة في القضايا التي تمس الطرف الآخر"[19].

" وقد ميز **ناي** بين ثلاثة أنماط للقوة الناعمة، يتمثل النمط الأول في **الجاذبية Attraction**، ويشير إلى جذب الانتباه إما بطريقة سلبية أو إيجابية، وعالج ناي حالة الانجذاب بين أطراف غير متماثلين في القوة، ورأى أن تبني طرف في هذه الحالة لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي إلى **التأثر Vulnerability** بالنسبة للطرف الآخر، ومثال على ذلك **الهند** التي مثلت مصدر جذب لبريطانيا في القرن الثامن عشر، مما أدى إلى استعمارها، وبالتالي لم تكن جاذبية الهند مصدرا لقوة ناعمة لها.

ويتمثل النمط الثاني في **الإقناع Persuasion**، ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين وردود أفعالهم، دون التهديد باللجوء إلى القوة، وقوة الإقناع لدى الدول تتوافر كلما كان للدولة شرعية، وكلما كانت أهدافها واضحة، وكلما كانت القيادة تمتلك شخصية كاريزمية، وينصرف النمط الثالث إلى وضع **جدول الأعمال Agenda Setting**، وتحديد أولويات الدول الأخرى، بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة. ويجادل **ناي** بأن تطبيق الدولة للقوة الناعمة في علاقاتها الخارجية أعقد بكثير من القوة الصلبة، وفسر ذلك بعدة أسباب، منها صعوبة الوصول إلى النتائج، حيث تتطلب وقتا كبيرا لمعرفة نتائجها، ووضوح تأثيرها، كما أن وسائل نجاحها لا تعتمد فقط على الحكومة " .

" وتعد الصين نموذجا ناجحا للقوة الناعمة، فعلى سبيل المثال، تعتمد الصين على تقديم المساعدات الخارجية، والشبكات الاقتصادية، والثقافة لممارسة القوة الناعمة في علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، وبالتالي تجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية، وموارد القوة الناعمة، مثل الاستثمار وبرامج التدريب، والشراكة بين الشركات الخاصة والعامة "[20]، وخير دليل على ذلك، الهبة الثقافية الصينية للجزائر، حيث جاءت مبادرة الصين التي اختارت من خلالها تقديم **دار أوبرا** للجزائر، لتبقى بذلك شاهدا على حسن العلاقات التي تربط بين البلدين وعلى التفتح الثقافي بالجزائر، وجاءت هذه المبادرة بعد زيارة الدولة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** للصين الشعبية في نوفمبر **2006**، والذي فضل أن تتجسد هذه الهبة في معلم ثقافي بالجزائر يبقى ذخرا للأجيال القادمة، ومعلما يعزز في كل مرة الموروث الثقافي الجزائري.

" ورغم تزايد أهمية القوة الناعمة، فإن **ناي** لم يقلل من أهمية القوة الصلبة، حيث جادل بأن المفهومين مترابطان، وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك، فالقوة الصلبة قد تحمل بين طياتها الإرغام والإغراء في الوقت نفسه، والحال نفسها مع القوة الناعمة" [21]، " ويتفق **روبرت كوبر Robert Cooper** مع وجهة نظر ناي، حيث يرى أن القوة الصلبة وحدها لا تكفي، فهناك علاقة بين القوتين، والدليل على ذلك أن الجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية، لأنها مصدر الشرعية، وتعد الشرعية أساس القوة الناعمة " [22].

يبدو أن فكرة القوة الناعمة انبثقت من التأثيرات التي تركتها الصورة السلبية للسياسة الخارجية الأميركية في العقود القليلة الماضية، و أن السياسة الخارجية الأميركية تفتقد في بعض ممارساتها " للشرعية "، ناهيك عن تركيز

وسائل الاتصال المعاصرة على كل ماله علاقة بهاته الممارسات، على غرار نموذج "سجن أبو غريب وسجن غوانتنامو والحروب دون تفويض من الأمم المتحدة في أكثر من مكان في العالم لاسيما في الشرق الأوسط والبلقان.**"** [23]

" وقد تعرض مفهوم القوة الناعمة، لانتقادات عديدة، فعلى سبيل المثال، انتقد **برانتلي وماك Brantly Womack** المفهوم لما يعانيه من "ضبابية في التحليل"، وجادلا بأن عناصر القوة الناعمة التي ذكرها ناي غير واضحة، خاصة أنه تناول هذه العناصر كلا على حدى، رغم أن هذه العناصر مرتبطة ببعضها بعضا ولا يمكن تقسيمها **"**[24]**.**

المحور الثاني : الأشكال الجديدة للقوة ؛ نحو إعادة فهم وتوصيف للقوة :

لم يعد امتلاك عناصر القوة، وأشكالها المختلفة، كافيا لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها سواء الداخلية أو الخارجية، وفي التأثير في الآخرين، حيث أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من أشكال للقوة، ومن هنا، جاءت أهمية الحديث عن القوة الذكية، وعن القوة المدنية كمعبر عن " تفكير جديد " في توظيف عناصر القوة المختلفة، من حيث الجهة التي تمارس عليها القوة، والحديث عن هذين الشكلين للقوة يزيد من تعقد مفهوم القوة، ويجعل عملية قياس القوة غير مرتبطة بقيم حسابية فقط، وإنما أيضا بتقييم سياسات استخدام القوة .

1_ القوة الكيِّسة : مُصطلح " القوة الكيِّسة "، هو عبارة عن مفهوم مستحدث، حيث يُحاول أن يقدم تصورًا استراتيجيًا لتوظيف القوة الناعمة والخشنة ؛ فالمشكلة في القرن الحادي والعشرين من وجهة نظر الذين نظروا لهذا المفهوم (خاصة جوزيف ناي) ليست هي " تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة بل إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتنامي البقية من الدول" أي دمج القوة الخشنة والقوة الناعمة، حيث أنه لتحقيق هذا المزيج يستوجب مجموعة من الخطوات يمكن تبيانها فيما يلي :

- وضوح الأهداف والعمل على دمج القيم والمصالح.
- تقييم دقيق للموارد المتاحة ومدى تغير هذه الموارد مع تغير البيئة الدولية.
- تحديد الأفضليات في الأهداف ومدى شرعيتها.
- اختيار أشكال القوة التي يمكن اللجوء لها طبقًا للوضع القائم.
- تقييم دقيق لاحتمالات النجاح.

2_ القوة الافتراضية : " كان جوزيف ناي من أهم من تحدثوا عن القوة الافتراضية كشكل جديد للقوة، وهي مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة علي استخدامها، وقد حدد ناي ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الافتراضية : يتمثل **النوع الأول** في الدولة، التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية، وتطوير البنية التحتية، وممارسة السلطات داخل حدودها، ومثال على ذلك، نجاح الحكومة الصينية في **2009**، أثناء أحداث شغب منطقة **شينجيانج**، في حرمان **19** مليونا من قاطني المنطقة من إرسال رسائل نصية، من خلال قطع خدمات المحمول والإنترنت.

ويتمثل **النوع الثاني** في الفاعلين من غير الدول، ويستخدم هؤلاء الفاعلون القوة الافتراضية لأغراض هجومية بالأساس، إلا أن قدرتهم على تنفيذ أي هجوم افتراضي مؤثر تتطلب مشاركة وكالات استخباراتية متطورة وفك رموز مشفرة، وعادة لا تمتلك هذه الجماعات نفس إمكانيات الدولة في مجال استخدام القوة الافتراضية، ولكن يمكن أن ينفذ

الفاعلون من غير الدول هجمات متنوعة تشمل اختراق مواقع إلكترونية، واستهداف أنظمة الاتصالات الدفاعية (" **Defense Communications System)** [25]

" وينصرف **النوع الثالث** إلى الأفراد، الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية، وقدرة على توظيفها، وعادة ما تكون هناك صعوبة في الكشف عن هويتهم، كما أنه من الصعب ملاحقتهم " [26]، " ويعد المثال الخاص **بجوليان بول أسانج Julian Paul Assange**، وقدرته على تسريب قدر كبير من البرقيات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية، من خلال موقعه **ويكيليكس WikiLeaks** ، مثالا جيدا على استخدام الأفراد لهذا الشكل من القوة "[27].

" وقد حدد **ناي** أنماطا لاستخدام موارد القوة الافتراضية، وميز بين الاستخدام " الناعم" لها، والاستخدام " الصلب "، حيث يمكن أن تكون القوة الافتراضية مصدرا للقوة الناعمة، كما في حالة اتجاه الدولة لوضع معايير ملزمة للبرمجيات، كما يمكن أن تستخدم بذات الطريقة استخدام القوة الصلبة، عن طريق الحرمان من خدمة الإنترنت، أو قطع خدمات الإنترنت عن الدولة كاملة، فعلى سبيل المثال، تعرضت **استونيا** عام **2007** لهجمات افتراضية، استهدفت بنيتها المعلوماتية، كما استخدمت القوة الافتراضية أيضا أثناء الحرب **الجورجية - الروسية** عام **2008** كما قد تستخدم القوة الافتراضية لاستهداف القوة الصلبة لدولة أخرى، عن طريق نشر فيروسات تدمر أجهزة الدولة، وتستهدف نظم الكمبيوتر الخاصة بالخدمات الحكومية " [28]، " وقد اتهمت الصين بتنفيذ هذا النوع من الهجمات، حيث تم الكشف عن شبكة تجسس تعمل في **الصين** نجحت في اختراق **5921** جهازا إلكترونيا في **103** دول "[29].

3_القوة الذكية : " بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان **2001**، والحرب على العراق **2003**، دار جدل داخل الولايات المتحدة حول القوة " الذكية "، وجادل فريق من السياسيين بأن إدارة **بوش** ليست ذكية في توظيف سياساتها الخارجية، نتيجة لاستخدامها المفرط للأدوات العسكرية في مواجهة الإرهاب، وهذا يتناقض مع عصر المعلومات، وطالب هذا الفريق بضرورة تنبه **الولايات المتحدة** للقوة الناعمة، مع حفاظها على قوتها الصلبة، وجمعهما في قوة واحدة، تعرف بالقوة الذكية "[30].

" ويشير مصطلح القوة الذكية إلى " القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين "، حيث تعتمد استراتيجيات القوة الذكية على خمسة عناصر، تتمثل في تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه، وتقدير احتمالية النجاح "[31]

" وهذا الشكل للقوة لا تستخدمه الدول الكبرى فقط، بل يمكن أن تستفيد منه الدول الصغيرة أيضا، فعلى سبيل المثال، نجحت الدول الضعيفة، مثل **سنغافورة**، في استثمار قدراتها العسكرية لردع تهديدات جيرانها، وربطها بأنشطة دبلوماسية، من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا "[32]، " كما نجحت الولايات المتحدة في الدمج بين القوة الناعمة والصلبة، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت قوتها العسكرية للقضاء على أعدائها، وكذلك استخدمت قوتها الناعمة لإعادة إعمار الدول الأوروبية واليابان، من خلال تبني خطة مارشال، ونظام **بريتون وودز Bretton Woods** ، ونشر الثقافة والقيم الديمقراطية "[33].

4_القوة المدنية : لايمكننا الحديث عن القوة المدنية دون الرجوع إلى أصول هذا المفهوم، حيث " تعود الجذور التاريخية لمفهوم القوة المدنية إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد طوره عالم الاجتماع **نوربرت إلياس Norbert**

Elias في نظرية اجتماعية عن العملية المدنية "[34]، وعن إدراج القوة المدنية في حقل العلاقات الدولية نجد بأنه " نقل هذا المفهوم لحقل العلاقات الدولية، للتقليل من استخدام القوة العسكرية، ولذا كانت عناصر امتلاك الدولة للقوة المدنية، والتي حددها **إلياس**، تهدف لتقييد العنف المنظم من الدولة في الصراعات الداخلية والعابرة للحدود " [35]، وقد تطور هذا المفهوم أكثر باتجاه التركيز على الجهة التي تمارس في مواجهتها القوة، حيث تم التركيز على منظمات المجتمع المدني، وقد ارتبط هذا التطور بأفكار **هيلاري كلينتون Hillary Clinton**، وزيرة الخارجية الأمريكية، حيث جادلت بأن تزايد المشاكل والقضايا الدولية وتعقدها يستدعي تبني سياسة خارجية، تستطيع التعامل معها، ومع الفاعلين الجدد في الساحة الدولية، وتسمح بخلق قوة مدنية للولايات المتحدة للتعامل مع هذه المشاكل. " وقد تحدثت **كلينتون** عن " **الأمن المدني**"، الذي أصبح تحققه مرتبطا بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات لحماية مواطنيها، وخلق مجتمع عادل، وفي إطار خلق القوة المدنية للولايات المتحدة، أنشأت الإدارة الأمريكية العديد من المكاتب والبرامج، من بينها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تعرف بـــ" هيئة المعونة الأمريكية "، بهدف ربط الدبلوماسية بالتنمية " [36] ، " كما أطلقت مبادرة شراكة الحكومات المنفتحة، التي تعد خطوة أساسية نحو تفعيل أهمية القوة المدنية، وتعتمد بالأساس على تعزيز الشفافية، والمساءلة، وانفتاح الدول على الحكومات والمجتمع المدني"[37].

الخاتمة :

تُعتبر قوّة الدولة من العوامل التي يعلّق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لأن هذه القوّة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالأطراف الخارجيّة في البيئة الدولية، ولا يعني هذا أن الدولة القوية التي تسيّر الأمور وفقاً لمصالحها واستراتيجيّاتها هي دولة سيئة أو فاسدة، فالسوء والفساد والأنانية أمور مستقلة عن مفهوم القوّة، خاصة وأن هذا المفهوم قد تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والثقافية والتقنيّة، إلا أن توفر مقوّمات القوّة هذه لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد التحصّل عليه، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على استخدام ذلك في تمكين الدولة من التدخل الواعي لتحويل مصادر القوّة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. فالقوة **(strength)** هي مجرد امتلاك مصادر القوّة كالموارد والقدرات الاقتصادية وحسن إدارتها، و المُكنة العسكرية والسكانيّة وغيرها، أما القدرة **(power)** فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين.

الهوامش :

1. علي أحمد عبد القادر، **مقدمة في النظرية السياسية**، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثالثة، القاهرة،1407 ه/1986، ص 147، 158
2. الدكتور عبد العزيز صقر، **القوة في الفكر الإستراتيجي**، التحديات السياسية الراهنة على الساحة الدولية، ص ص ، 22،2243.
3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1984)، ص19.

4. أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 36، خريف2012، ص 50.

5. حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي : إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة)، 2002، ص06.

6. شهرزاد أدمام، **استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة (1990-2006)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة/ الجزائر، 2007/2006، ص 24.

7. محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2014-2015، ص

8. John Alterman, **Coercive Diplomacy against Iraq: 1990-98**, in: Robert J Art and Patric M Cronin (eds.), **The United States and Coercive Diplomacy**, (Washington: United States Institute of Peace Press, 2003), p.277.
9. Christopher Hill, **The Changing Politics of Foreign Policy**, (New York: Palgrave MaCmillan, 2003), p 145.
10. Jack S. Levy, **Deterrence and Coercive Diplomacy: the Contributions of Alexander George**, Political Psychology, Vol. 29, No4, 2008.
11. **Christopher Hill, Op.Cit, pp .341-841.**

12. احمد السياسي، **مركب القوة في العلاقات الدولية**، ، منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية و الاعلام والحقوق و العلوم الإنسانية، 14أكتوبر 2017، 21:44

montada 30dz ،http://30dz.justgoo.com/t2078-topic.

13. محمد وائل القيسي، **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجًا**، العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، 1437ه/2016م، ص 190.

14. Joseph S. Nye, **The Future of Power**, (New York: Public Affairs, 2011), pp.25-35.
15. Ibid, pp.52-53.
16. Pinar Bilgin and Berivan Els, **Hard Power, Soft Power: Toward a More Realistic Power Analysis**, Insight Turkey, Vol.01.No, 2, 2008, p1.

17. احمد السياسي، **مركب القوة في العلاقات الدولية**، 14أكتوبر 2016، منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية و الاعلام والحقوق و العلوم الإنسانية،

.http://30dz.justgoo.com/t2078-topic ،montada 30dz

18. هبة رؤوف عزت، **القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر**، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

19. Peter Bchrachand Morton S. Baratz, " **Two Faces of Power** ", The American Political Science Review, Vol 56, Issue 4, December, 1962, p. 948. http://ftp.columbia.edu/itc/sipa/U6800/readings-sm/bachrach.pdf
20. Jani Jushani Muestonen, " **Searching For China's Use of Soft Power in the Pursuit of the Economic Cooperation Framework Agreement with Taiwan** ", Institute for Cultural Diplomacy, 02 September 2010.

21. جوزيف ناي، مرجع سابق، ص27.

22. Robert Cooper, " **Hard Power, Soft Power and the Goals of Diplomacy** ", in: David Held and Mathias Koenig-Archibugi (eds.), American power in the 12 st Century, (Cambridge: Polity Press, 2004), pp. 74-78.

23. نقلا عن موقع :http://www.noqta.info/page-63183-ar.html

24.Joseph S. Nye, Ibid, pp. 3-12.

25. Joseph S.Nye, " **Cyber Power** ", Harvard Kennedy School, Belfer Centre for Science and International Affairs, May 2010, pp. 9-11.

26. Ibid., p. 14.

27. Ibid., pp .5-6.

28. عادل عبدالصادق، "**الفضاء الالكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 180، ابريل 2010.

29. Ernest J Wilston, " **Hard Power, Soft Power and Smart** ", SAGE Journals, July 17, 2009.

30. Joseph S.Nye, " **The Future of Power** ", Op.Cit., pp. 208-209.

31. Joseph S. Nye, **" Smart Power and the War on Terror "**, Asia-Pacific Review, Vol .15. No .1, 2008.

32.Richard L. Armitage and Joseph S.Nye, " **Stop Getting Mad, America Get Smart** ", Washington Post, December 9, 2007.

33.Philipp Schweers, " **Still a Civilian Power** ", Dusseldorf Institute for Foreign and Security Policy, No 27, March 2008.

34.Zdenek Kriz, " **German Involvement in the War against International Terrorism: End of Civilian Power** ", Central European Political Studies Review, Vol 3, Number 2-3, 2006 PP 123-125.

35.Hillary Clinton, " **Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development** ", Foreign Affairs, November/December .2010.

36.Maria Otero, " **Civilian Power for Security in the 12 st Century** ", an In interview by Glenn Kessler, Council on Foreign Relations, January 6, 2012.

37. إسراء احمد إسماعيل، **القوة المدنية: الاتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية**، موقع السياسة الدولية . http://maqalatonline.com/?p=17723, 6/12/2016, 08 :08.